ثلثاه لم يحل وحل الانتباذ اى اتخاذ النبيذ في الدباء وهو القرع وقال ابو عبيدة الدباء جمع دباءة وهو القرع والحنتم وهو جرار خضر يؤتى بها من نواحي اليمن والواحد حنتمة والمزفت الوعاء المطلى بالزفت وهو القير والنقير من نقر الخشبة اذا حفرها والنقير الخشبة المنقورة وانما خص هذه الاوعية بالذكر لان الانبذة تشتد في هذه الظروف اكثر مما تشتد في غيرها

وحل كل الخمر مطلقا سواء اتخلت بالقاء شئ في الخمر من الملح او الخل او غيره او تخللت بنفسها من غير القاء شئ وقال الشافعي في التخليل حرام ثم ان كان بالقاء شئ في الخمر من ملح او خل فلا يحل ذلك الخل قولا واحدا وان كان التخليل بغير القاء شئ في الخمر بان كان بانقلب من الظل الى الشمس او بايقاد النار بالقرب منه فله قولان في اباحة تناول ذلك الخل وكره ترب وهو الخمر والامتشاط به والانتفاع به ولكن لا يحد شاربه بل شكر وقال احمد بل يحد بكل حال

كتاب الصيد

المناسبة بين الكتابين ان كلا منهما من اسباب اللهو والطرب وبهما يوجبان الغفلة قال النبي عليه السلام من اتبع الصيد فقد غفل وهو الاصطياد ويطلق على ما يصاد وجمع على صيود لان المصدر قد يطلق على المفعول وحكم الاصطياد ثبوت الملك لا الحل لانه حكم الذكاة وشرط ثبوت الملك كون الصيد غير مملوك وشرط الحل ان يكون الصايد من اهل الذكاة وسبب ثبوت الملك الاخذ ثم الصيد مباح لغير المحرم في غير الحرم ويحل بالكلب المعلم والفهد والبازي بالتخفيف والتشديد وساير الجوارح المعلمة كالشاهين والباشق والصقر وعن ابي يوسف انه استثنى من ذلك الاسد والذيب وفي الجامع الصغير وكل شئ اعلمته من ذي ناب من السباع وذي مخلب من الطيور فلا باس بصيده وما سوى ذلك لا خير فيه الا ان يدرك ذكاته فتذكيه بريده انه اذا اخذ كلب غير معلم صيدا ولا خير فيه اذا قتله الكلب الا ان يدرك ذكاته وفي معنى الجوارح قولان احدهما ان يكون جارحا حقيقة بنابه او بمخلبه فيكون من الجرح بمعنى الجراحة والثاني الكواسب كقوله تعالى وبعلم ما جرحتم بالنهار اى كسبتم ويمكن الحمل عليهما فيشترط ان يكون من الكواسب التي تجرح فيعمل بالجرح يقينا ولا بد من التعليم فيها وذا ترك الاكل ثلاثا من المرات في الكلب عندهما وهو رواية عن ابي حنيفة وابو حنيفة لم يوقت فيه وقتا ولكنه فوضه الى اجتهاد صاحبه فان كان اكثر رايه انه صار معلما فهو معلم والا لا فان صاد ثلاثة

صاحبه

او

اكثر من الصيود ولم ياكلها لم يؤكل الاول والثاني وفي الثالث روايتان والاصح انه يحل الثالث كذا في الخلاصة وذا ابر رجوعه والاجابة اذا دعوته في البازي فطلقا سواء كان الرجوع بطبع اللحم اولا وقيل لو رجع بلا طبع اللحم فهو معلم والا فلا ولا بد من التسمية عند الارسال حقيقة او تقديرا كما في الناسي ولا بد من الجرح في اى موضع كان من الصيد وعن ابي يوسف انه لا يشترط في ارسال بعد التسمية فاخذه وجرحه ثم مات واكل منه البازي اكل الباقي وكان القياس ان يحرم الباقي وهو احد قولي الشافعي وان اكل الكلب والفهد لا يوكل الباقي وقال مالك واحمد في القديم لا يحرم ولو شرب الكلب من دم الصيد اكل وان ادركه المرسل حيا ذكاه وان لم يذكه حتى مات يحرم مطلقا سواء تمكن من ذبحه او لا وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه اذا وقع في بيع ولم يتمكن من ذبحه وفيه من الحياة فوق ما يكون في المذبوح يحل وهو قول الشافعي وبهذا اذا كان بهم بقاء ما حيا مع الجرح الذي جرحه الكلب اما اذا اشق بطنه واخرج حافيه ثم وقع في يد صاحبه حيا فات حل تناوله واوجع الكلب ولم يجرحه حرم مطلقا سواء كان يمكنه منه عضوا ام لا وحكى ابو يوسف عن ابي حنيفة انه اذا اكثر عضوه فقتله حل او شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب لم يذكر التسمية عليه حال كونه محرما حرم خلافا للثاني في الاخيرة قوله حرم متعلق بالمسائل الخمس ولو رد الصيد على الكلب الثاني ولم يخرج معه ومات يخرج الاول كره اكله ثم قيل كراهة تنزيه وقيل كراهة تحريم وهو اختيار شمس الايمة الحلواني ولو قتل الصيد على الكلب مجوسي ضمن اخذه فلا باس باكله وان ارسل مسلم كلبه فزجره مجوسي فانزجر زجره حل الصيد ولو ارسله مجوسي فزجره فزجره مسلم فانزجر حرم والمراد بالزجر الاخير ان يزجر عليه او لا بانزجار ظهر زيادة الطلب وان لم يرسله احد ولكن اتبع الكلب على اثر الصيد بغير ارسال فزجره مسلم فانزجر فاخذ الصيد حل والقياس ان لا يحل وكذا جميع الاحكام في البازي الا انه وضع المسايل في الكلب لانه محل الاشتباه وان رمى وسمى وجرح الكل وان ادركه حيا ذكاه وان لم يذكه ثم مات حرم وقدم الاختلاف في الكلب فلا يحتاج الى الاعادة وان وقع سهم بصيد فتحامل المتحامل او المشى ان يتكلفه على مشقة وعيا يقال عيا بالشئ وفيه اذا يتحامل الصيد ويطير اى يتكلف الطيران وهو من الحمل اى يحمل الصيد نفسه على تكلف المشى والطيران كذا في المغرب وغاب عن النظر وهو في طلبه ولم يزل في طلبه حتى قتله

Copyright University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)